

مجلد ثانیہ علمی محکمہ



مجلة

جامعة صدام

للعلوم الإسلامية



١٤١٦
١٩٩٥

العدد الثاني

أوهام الجمع والتفريق عند المحدثين

دراسة حداثية نقدية

تأليف الشيخ عداب محمود الحمش النعيمي

المدرس بجامعة صدام للعلوم الاسلامية

١٩٩٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

التحقيق في بعض أوهام الجمع والتفريق عند المحدثين

لقد طالعت كتب السنة النبوية، واطلعت على كتابات كثيرة في هذا الجانب المهم من ثقافتنا الدينية وكان لفرسان هذا العلم ثغراً، وكل واحد منهم يستحق التقدير والثناء. وهر أهل للاسرة به والاعتناء. بيد أن أربعة من أكابر هؤلاء الفرسان قد أخذوا من نفسي في الجانب الحديثي مواقع خاصة لايزاحمهم فيها سواهم، ولا بدلهم عن قمتها مدافع.

وأولهم وأولاهم الامام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي - مولاهم (١٩٤-٢٥٦هـ).

وثانيهم الامام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الضرير (٢٠٩-٢٧٩هـ).

وثالثهم الامام محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (٢٧٩-٣٥٤هـ).

ورابعهم الامام أبو الحسن علي بن محمد الفاسي المغربي المشهور بابن القطان

(ت٦٢٨هـ) صاحب الكتاب المشهور في نقد الحديث والموسوم (الوهم والايهام).

ومع أنني كتبت أبحاثاً عديدة تناولت كبار أئمة النقد الحديثي، ولا أزال أكتب وأستدرك على ما أكتب إلا أن جلّ عنايتي الحديثية وجهتها إلى خدمة مصنفات أولئك الاعلام ومعهم كتاب الامام مسلم.

وبحثنا الوجيز هذا ليس سوى «وقف» على شرفة يُطلُّ الانسان منها على مناظرات ومداخلات بين أئمة النقد الحديثي، يستخلص من ورائها دقة قول الامام أبي عمرو بن العلاء المأثور: (ما نحن في جنب من مضى من العلماء

إلا نيت بقل في أصول نخل طوال) أخرجه أبو بكر الهذلي في كتابه (الكامل في القراءات).

وأما بعد:

ففي أثناء محضيري لرسالة التخصص الأولى (الماجستير) ترجمت لأكثر من أربعة آلاف راو وخمسة راو ممن تناولهم الحافظ ابن حبان بالجرح والتعديل، ترجمة وجيزة تتناسب مع الهدف المنشود من وراء ذلك.

وحين كنت أقارن بين أقوال ابن حبان وغيره من النقاد في راو واحد أو رواية، كنت أجد تبايناً شامعاً أحياناً، فبينما نجد ابن حبان يجعل الراوي في مرتبة الترك، يجعله الحافظ ابن حجر مثلاً في مرتبة الاختيار. أو يضعفه ابن حبان، ويوثقه ابن معين أو أبو زرعة، أو أبو حاتم... وهكذا.

ولما كنت موقناً - بناء على نتائج دراساتي - أن أقوال هؤلاء النقاد، ليست مصطلحات وحدوداً جامعة مانعة - كما يحاول البعض أن يدعي، أو يجزم، فكان لابد من تفسير علمي تطبيقي^(١) يوصل إلى شاطئ السلامة وبر الأمان.

وشخصية سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الجمحي رحمه الله تعالى هي التي منسحبها في هذه الوقفة المطلة، لتتعرف عليها من جهة، وعلى من اشتبهت به من جهة أخرى، وعلى مكانتها العلمية أيضاً.

قال الحافظ ابن حبان :

(سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الجمحي القرشي، كنيته أبو عبد الله، أصله من المدينة، ولي القضاء ببغداد.

يروي عن عبيد الله بن عمر - يعني العمري - وغيره من الثقات أشياء موضوعة، يتخايل إلى من يسمعا أنه كان يعتمد لها)

وقد روى عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه عن جده علي رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له:

(ثلاث يا علي لا تزخرهن: الصلاة إذا آتت، والجنائز إذا حضرت، والأيم إذا وجدت لها كفراً)

حدثنا ابن تزيمة قال: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي قال: حدثنا هارون بن معروف قال: حدثنا ابن وهب، عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، أن محمد بن عمر بن علي حدثه عن أبيه به^(٢)

ورواه ابن حبان في هذا الاسناد إلى سعيد بن عبدالرحمن الجمحي ، كلهم ثقات حفاظ :

١ - فشيخه محمد بن إسحاق بن خزيمة قال فيه ابن حبان نفسه ، وقد صحبه دهرًا (كان أحد أئمة الدنيا ؛ علمًا وحفظًا ، وجسمًا وفقهاً واستنباطًا ، حتى تكلم في السنن بإشياء ، لا تعلم سبقه بها غيره من المتأخرين ، مع الإيمان الوافر ، والدين الشديد إلى أن توفي... (٣) وقال فيه أيضًا :

(ما رأيت على أديم الأرض ، من كان يحسن صناعة السنن ، ويحفظ الصحاح بالفاظها ويقوم بزيادة كل لفظة تزد في الخبر - ثقة - حتى كأن السنن كلها نصب عينيه ، إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة - وحمة الله عليه - فقط) (٤) قلت :

مع أن ابن حبان رأى النسائي والحسن بن سفيان وأبا يعلى الموصلي وأبا عروانة وابن أبي حاتم ؟

٢ - وشيخه محمد بن يحيى الذهلي النسابوري قال فيه ابن حبان : (مات سنة سبع وخمسين ومئتين ، وكان متقنًا من الجماعين للحدث والمواظبين عليه مع إظهار السنة ، وقلة الهالة بمن خالفها) (٥)

وكان أحمد بن حنبل على جلالة قدره يقوم له إذا دخل مجلسه ، وقال فيه مرة : (ما قدم علينا وجل أعلم بحدث الزهري من محمد بن يحيى الذهلي) (٦)

٣ - وهارون بن معروف : وثقه ابن معين والمعجلي والرازيان أبو زرعة وأبو حاتم وصالح بن محمد جزوة ،

روى عنه الامام أحمد - وهو لا يزال حيًا - ولم أقف فيه على جرح وقال فيه الحافظ ابن حجر في التقریب : (ثقة من العاشرة مات سنة إحدى وثلاثين ومئتين روى له الشيخان في صحيحهما) (٧)

٤ - وعبدالله بن وهب بن مسلم القرشي - مولا هم - أبو محمد المصري الفقيه ، من كبار أئمة عصره ، قال فيه الحافظ في التقریب : (الفقيه ، ثقة حافظ عاهد ، روى له الجماعة) وكل الذي عيب عليه أنه كان يحدث عن الثقات والضعفاء ، بيد أن والضعفاء ، بيد أن أبا زرعة الرزقي قال فيه :

(انظرت في نحو ثلاثين ألفاً من حديث ابن وهب ، من حديثه بمصر وغير مصر فلا أعلم أنني وقفت على حديث لا أصل له)

وقال فيه الحافظ ابن حبان : (جمع وصنف ، وهو الذي حفظ على أهل الحجاز ومصر حديثهم) .

وقال ابن عدي :

(لا أعلم له حديثاً منكراً، إذا حدث عنه ثقة من الثقات) (٨٨)

وقال ابن سعد :

(كان كثير الحديث، ثقة فيهما قال: حدثنا، وكان يدرس) (٨٩)

قلت :

وهذا الحديث رواه ابن حبان من طريقه بالعنعنة - كما ترى.

لكن الامام أحمد قد رواه في المسند من طريق شيخه هارون بن معروف قال: أنبأنا ابن وهب: حدثني سعيد بن عبدالله الجهني أن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب حدثه عن أبيه عن جده به مثله (٩٠)

وأخرجه الترمذي عن شيخه قتيبة بن سعيد عن عبدالله بن وهب، عن سعيد بن عبدالله الجهني به مثله (٩١)

فقلت في نفسي: إن سعيد بن عبدالرحمن الجمحي لم ينفرد بهذا الحديث ولو أن الذي تابعه - وهو الجهني -

قال فيه أبو حاتم الرازي : مجهول . فمن يروي عنه مثل ابن وهب لا يكون مجهول عين، إنما هي جهالة حال. والحديث ليس بمنكر، بل هو حسن لغيره، فلا وجه لشدة تحامل ابن حبان على الرجل وهذه هذا الحديث من منكراته. ثم عدت إلى ميزان الذهب، فوجدته يقول:

(وثقة ابن معين وغيره . وقال ابن عدي: له غرائب حسان وأرجو أنها مستقيمة. وإنما بهم غير رفع موقوفاً وبوصل مرسلًا، لا عن تعدد...

وأما ابن حبان فإنه خشاف قصاب، فقال : روى عن الثقات أشياء موضوعة...)

وقال الحافظ ابن حجر : (سدوق له أوهام، وأغرط ابن حبان في تضعيفه) (٩٢)

وقال الترمذي بعد تخرجه حديثه عنه : (غريب حسن) حسبما رجح الشيخ أحمد شاكر. واعتبرت عن هجوم ابن حبان على الرجل اعتذاراً ضعيفاً فقلت:

(وأما حديث علي ... فقد أخرجه الترمذي في جامعه، وقال : هذا حديث غريب حسن

ولكن الزيلعي في نصب الراية نقل عن الترمذي قوله: (غريب وما أرى إسناداً متصل)

وحسب الحسين الترمذي للحديث - إن كان ثابتاً عنه، فيحمل على شواذه . وهذا لا يعني أن الحديث حسن بعد ذاته) (٩٣) ولو أن الشيخ قال: إسناده صحيح، ورواه ثقات .

ووقفت عند هذا الحد، وأنا غير راضٍ عن نفسي، ولا عن الشيخ أحمد شاكِر، ولا عن هذا الكلام الذي كتبه في رسالتي. لكن لا حيلة لي، ولا لغيري أمام رواية الحديث من طريق عبدالله بن وهب عن سعيد الجمحي وسعيد الجهني، إلا أن نوافق الذهبي في هجومه على ابن حبان أو نعتذر عن ابن حبان اعتذاراً واحياً كالذي صنعت؟ مع عدم ميلي للهجوم العنيف عليه. ومضى عامان تامان على مناقشة رسالتي السالفة الذكر، ثم عيّنت محاضراً في جامعة أم القرى وأسند إليّ تدريس مادة (فقه المرأة)^(١٤) وعهدوا إليّ بكتابة مذكرة على ضوء المفردات التي أترها مجلس قسم الشريعة في كلية التربية بالطائف وكان من جملة مفردات هذه المادة: الترغيب بالمساعدة في الزواج، وكراهية رد الكف، فرفقت على هذا الحديث، ونقلت ما كنت كتبه في رسالتي عنه وقلت: هو حسن لغيره. ثم توارد على خاطري هذا السؤال:

إذا كان سعيد بن عبدالله الجهني مجهولاً لا يعرف - وإن قال الحافظ ابن حجر فيه: مقبول؟ وسعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي صاحب أوهام، بل جعله ابن حبان في مرتبة الترك فهل تقرى متابعة مجهول العين - عند الجمهور - وهو مجهول حال عند ابن حبان وآخرين على رفع الحديث إلى درجة الاحتجاج؟ ولا فهم قال الترمذي (حسن غريب) وقال الشيخ أحمد شاكِر: (إسناده صحيح ورواته ثقات)؟ ثم ما دام هذان الراويان شيخين لابن وهب - وأحدهما مجهول، والآخر صاحب أوهام، فقد يكون صاحب الأوهام سرق حديث عصره وهذا أو تدليلاً، فيرجع الحديث من رواية الجهني وحده - وهو مجهول - والاكثرون على ذلك؟ أقول:

رجعت إلى تهذيب الكمال للحافظ المزني فوجدته يقول:

(روى عن محمد بن عمر بن علي... روى عنه عبدالله بن وهب. روى له الترمذي في جامعه والنسائي - في مسند علي - وابن ماجه حديثاً واحداً) وساقه بإسناده^(١٥)، وسيأتي.

ووقفت على ترجمة هذا الجهني في التاريخ الكبير للبخاري، وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وفي ثقات ابن حبان، وفي ثقات المعجلي، وفي تهذيب التهذيب، وميزان الاعتدال، وديوان الضعفاء والمتروكين، وغيرها من كتب الرجال فلم أجد أحداً ذكر له رايماً سوى ابن وهب ولم أجد أحداً ذكره بكلمة تعرف من حاله بشيء. ورجعت إلى ترجمة عبدالله بن وهب في تهذيب الكمال، فرأيت ذكر لابن وهب عدة أشياخ باسم سعيد:

(- سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء المصري
- وسعيد بن أبي أيوب - واسم أبي أيوب مقلان؟
- وسعيد بن عبد الرحمن بن عبدالله الجمحي
- وسعيد بن عبدالله الجهني)^(١٦١)

فتوقفت طويلاً عند هذا الحديث، وحدثت نفسي بأن أخطئ. ابن حبان في روايته الحديث من طريق الجمحي، وعنه من منكراته، وهو ليس من حديثه - كما عليه الآخرون؟ وواجهت عشرات من كتب الرجال والعلل، وكتب التخریج، فما وقفت على شيء ينفع في إيضاح هذا الاشتباه.

بعد أنني وقفت للشيخ الآلباني على كلمة قالها عقب تخريجه هذا الحديث قال: (قلت: وفيه سعيد بن عبدالله الجهني) وثقه ابن حبان والعجلي، وقال أبو حاتم: مجهول وثقه الذهبي في الميزان. وقال الحافظ: مقبول - يعني عند المتابعة - ولم يتابع فيما علمت، ومعنى الحديث صحيح) ١٠٦ هـ^(١٦٢)
ونحو هذا الكلام قال محققا جامع الأصول^(١٦٣)

عندها قلت في نفسي:

أليس الأجدر بي أن أجمع طرق الحديث فأتمرك إلى الحقيقة الأصيلة، لأن كتب الرجال إنما تنقل أسماء الرواة من أسانيد الكتب الحديثية.

وقد تبينت ما أمكنني من روايات هذا الحديث وطرقه، فتوقفت على ما يأتي:

- أخرج الحافظ ابن حبان هذا الحديث من رواية ابن خزيمة عن الذهلي عن هارون بن معروف عن عبدالله بن وهب، عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي أن محمد بن عمر بن علي حدثه... فساقه... وقد تقدم.

- وأخرج ابن ماجه هذا الحديث من طريق شيخه حرمة بن يحيى التجسي - تلميذ الشافعي - قال: حدثنا عبدالله بن وهب، قال: أخبرني سعيد بن عبدالله الجمحي به مختصراً^(١٦٤)

- وأخرجه الحاكم النيسابوري في مستدركه قال: حدثنا أبو بكر بن إسحاق قال: حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثني عبدالله بن وهب قال: أخبرني سعيد بن عبد الرحمن الجمحي أن محمد بن عمر بن علي حدثه به مثله^(١٦٥)

فالحديث عند هؤلاء الاتمة: ابن ماجه وابن حبان والحاكم النيسابوري مداره على عبدالله بن وهب عن سعيد الجمحي.

وقد روى عن عبدالله عن الجمحي راويان ثقتان، حرمة بن يحيى وهارون بن معروف وارتضى هذا السياق - بغض النظر عن حكمه عليه: الذهلي، وابن ماجه، وابن خزيمة، وعبدالله بن أحمد، وابن حبان والحاكم.

وقد روى الحديث من وجه آخر على النحو الآتي:

- فأخرجه أحمد بن حنبل عن شيخه هرون بن معروف عن ابن وهب قال: حدثني سعيد بن عبدالله الجهني أن محمد بن عمر بن علي وسأقه بمثله سنداً ومثلاً^(٢١٦)

- وأخرجه الترمذي من حديث شيخه قتيبة بن سعيد عن عبدالله بن وهب عن سعيد بن عبدالله الجهني به مثله^(٢٢١)

- وأخرجه الخطيب البغدادي من طريق عيسى بن أحمد العسقلاني قال: حدثني عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي بمصر، قال: حدثني سعيد بن عبدالله الجهني به مثله

فهؤلاء الثلاثة الثقات : هارون بن معروف وقتيبة بن سعيد وعيسى بن أحمد العسقلاني قد رَووا هذا الحديث عن ابن وهب عن سعيد الجهني.

أقول : مدار الحديث على عبدالله بن وهب عند الجميع، وقد رَواه الحفاظ عنه عن سعيد الجمحي وعنه عن سعيد الجهني عن محمد بن عمر بن علي.

فهل لابن وهب في هذا الحديث شيخان؟ أو أنه وهِمَ - مع الزمن - فتصحف عليه الجمحي إلى جهني، أو العكس، أو اشتبه الأمر على تلامذته، فَرَواه بعضهم هكذا وبعضهم هكذا؟ وخاصة أن هارون بن معروف قد رَواه على الوجهين معاً.

ومن الطريف أن أحمد بن حنبل رَواه عن هارون عن عبدالله بن وهب عن الجهني، وابنه عبدالله بن أحمد رَواه عن هارون عن عبدالله بن وهب عن الجمحي؟ أقول:

يحسن أن نعرف بسعيد بن عبدالله الجهني، هذا قبل أن نرجع أحد الاحتمالات السابقة.

١ - ترجم البخاري في التاريخ الكبير لسعيد بن عبدالله الجهني فقال: يروي عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، وعنه ابن وهب) ولم يزد^(٢٢٢)

٢ - وتبعه ابن حبان على ذلك ، ولم يزد حرفاً^(٢٢٣)

٣ - وزاد ابن أبي حاتم على ما قاله البخاري: سألت أبي عنه فقال: هو مجهول^(٢٢٤)

٤ - وقال العجلي : مصرى ثقة؟^(٢٢٥)

٥ - وقال الذهبي في الميزان : شيخ لابن وهب قواه ابن حبان، بينما قال في الديوان: لا يعرف^(٢٢٦)

- ٦ - وقال الحافظ المزي: روى عن محمد بن عمرو بن علي، روى عنه ابن وهب وأخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه حديثاً واحداً، وساقه بإسناده مثله (٢٩١)
 - ٧ - وقال الحافظ ابن حجر في التقریب : مقبول (٢٠)
 - ٨ - وقال الشيخ ناصر الآلاني عقب تخريج هذا الحديث:
(وفيه سعيد بن عبدالله الجهني، وثقه ابن وقال الحافظ في التقریب: مقبول: يعني عند المتابعة، ولم يتابع فيما علمت، ومعنى الحديث صحيح) (٣١)
 - وبلاحظ على هذه الترجمة ما يأتي:
 - ١ - إن سعيد بن عبدالله الجهني لا يروي إلا عن محمد بن عمرو، ولا يروي عنه إلا عبدالله بن وهب.
 - ٢ - إن الحديث الذي ذكر هذا الرجل في إسناده هو نفسه الحديث الذي روى من طريق الجمحي.
 - ٣ - إن احتمال وهم عبدالله بن وهب - مع تقادم الزمن - فجعل من الرجل الواحد رجلين ليس بعيداً لأمر ثلاثة:
 - أ - الأول : أن الجمحي هو : سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي، والجهني هو: سعيد بن عبدالله الجهني، ومن السهولة بمكان تصحيف الجمحي الى الجهني أو العكس إضافة إلى شيوع نسبة الراوي إلى جده، كأن يقول: سعيد بن عبدالله الجمحي كما جاء في سنن ابن ماجه في إحدى طبعتيه؟
 - ب - الثاني : أن عبدالله بن وهب كان كثير الرواية، فقد حدث بمئة ألف حديث - كما قال الحافظ أحمد بن صالح المصري. وقد ذكر بعض الائمة أنه كان سيء الأخذ يروي عن الثقات والضعفاء، وكان يتفرد بأشياء لا يأتي بها غيره وهذا يعني أن الرجل قد يخطئ، بل يخطئ، فعلاً.
 - ج - الثالث : أن الخطيب البغدادي قد صنف كتاباً ضخماً سماه «موضح أوهام الجمع والتفريق»، تتبع فيه أوهام المحدثين فيمن جعلوه رجلين أو أكثر وهو رجل واحد أو العكس.
- وصاحب ترجمتنا من هؤلاء ، قال فيه الخطيب:
- (سعيد بن أبي أيوب المصري، هو سعيد بن مقلاص، وهو سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي) (٣٢) ا.هـ باختصار.
- قلت : فلم

لا يكون سعيد بن عبدالله الجهني نفسه هو سعيد بن عبدالرحمن الجمحي بل لم لا يكون هؤلاء الشيوخ الخمسة أسماؤهم شيئاً واحداً فقط؟

١ - سعيد بن أبي أيوب المصري.

٢ - وسعيد بن مقلص.

٣ - وسعيد بن عبدالرحمن بن أبي العمياء.

٤ - وسعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي.

٥ - وسعيد بن عبدالله الجهني.

و بما يقوى هذا الاتجاه في نفسى كثرة الرواة المجاهيل الذين أوردتهم المصنفون في الرجال دون أن يعرفوا عن أعيانهم أو أحوالهم شيئاً سوى ورود أسماؤهم في أسانيد أحاديث رويت... الخ .

قال الخافظ أبو الحسن بن الفطان:

١ - (أبو عبدالله الشامي: مجهول، ولم يزد ابن أبي حاتم في ذكره إياه على أن قال:

(روى عن قهيم القاري، روى عنه ضراو بن عمر، وإنما أخذ ذلك من الاستاد) (٣٣)

٢ - (أبو سعيد الحميري: لا يعرف إلا في هذا الاستاد ، ولم يزد ابن أبي حاتم في ذكره إياه، على ما أخذ من الاستاد، وقد ذكره بذلك من غير مزيد أبو عمر بن عبدالبر في الكنى المجردة، فهو مجهول فاعلم ذلك) (٣٤)

٣ - (جدة رباح : مجهولة فإنها لا تعرف بغير هذا، ولا يعرف لها اسم، ولا حال، وغاية ما تعرفنا إليها بهذا الاستاد، أنها ابنة لسعيد بن زيد رضي الله عنه) (٣٥)

وهل سعيد بن عبدالله الجهني إلا واحد من أولئك الذين لا يعرفون إلا بذكرهم في الاستاد؟

والذي يرجح أن يكون سعيد بن عبدالله الجهني هو سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي أمور :

١ - الأول : أن هارون بن معروف قد حدث به على الوجهين، وكان قد أضر في آخر عمره، وعيسى بن أحمد العسقلاني وصفه الخافظ بأنه: ثقة يفرغ، وقتيبة بن سعيد له أغلاط .

٢ - الثاني : أن ابن ماجه رواه من طريق حرملة بن يحيى عن ابن وهب عن سعيد بن عبدالله الجمحي، فتنسبه إلى جده، وهذا صنيع أهل الحديث، فربما وقع التصحيف في النسبة .

٣ - الثالث : أنه لم يقل أحد من النقاد بأن أحد الراويين تابع الآخر، بل كل من الطرفين يصفون الحديث بأنه غريب لا يعرف إلا من طريق سعيد؟ فهل غفل جميعهم عن رواية عبدالله بن وهب له عن شيخه المزعومين؟

إذ من المعروف لدى نقاد الحديث أن رواية سعيد بن عبدالله الجهني عن محمد بن عمر بن علي تعدّ غريبة لتفرد راو واحد بها - بغض النظر عن شلوذها أو تكرارها - فإذا روى سعيد بن عبدالرحمن الجمحي الحديث نفسه عن محمد بن عمر، باستاده ومثته، فهي متابعة تامة.. ولم يذكر ذلك أحد ممن خرّج هذا الحديث، أو ممن نقده - فيما علمت.

غير أن المناوئ قال في فيض التدبير :

(جزم الحافظ ابن حجر في تخريج الهداية بضعف سنده .

وقال في تخريج الرافعي - يعني تلخيص الخبير - رواء الحاكم من هذا الوجه، وجعل محله - يعني محل سعيد بن عبدالله الجهني - سعيد بن عبدالرحمن الجمحي وهو من أغاليطه الفاحشة .

ومن رواء : البيهقي في سننه عن سعيد بن عبدالله هذا، وقال : في الباب أحاديث كلها واهية ، أمثلها هذا.

وبه عرف مايجزم الحافظ العراقي بحسنه، وما في قول البيهقي : رواه ثقات (٣٧)

قلت :

مع جلالة قدر الحافظ ابن حجر فقد تسرع في هجومه على الحاكم، وتخطئته إياه بجعله الجمحي محل الجهني، لأن الحاكم لم يتفرد بهذا، فقد رواء ابن حبان عن ابن خزيمة عن الذهلي عن هارون بن معروف عن ابن وهب عن الجمحي وأخرجه ابن ماجه من طريق حملة بن يحيى عن ابن وهب عن الجمحي.

فهؤلاء ثلاثة حفاظ وفتت على تخريجهم إياه عن طريق الجمحي، فلا عيب على الحاكم في تخريجه ولا لوم. ونحن لو دققنا النظر في سند هذا الحديث لرأينا الاضطراب البادي في سنده من عبدالله بن وهب، أو من هارون بن معروف، أو منهما معا.

وقد تقدم أن أحمد بن حنبل والترمذي والخطيب أخرجوه من طريق عبدالله بن وهب عن الجهني. ورواه عن ابن وهب بهذا السياق هارون بن معروف، وقتيبة بن سعيد وعيسى بن أحمد العسقلاني، وحملة بن يحيى.

وأخرجه ابن ماجه وابن حبان والحاكم من طريق عبدالله بن وهب عن الجمحي، ورواه عن ابن وهب بهذا السباق هارون بن معروف أيضاً وحرمله بن يحيى التجيبي في أحد الوجهين عنهما.

ويبدو لي أن تخطئة الحافظ ابن حجر ليست مريحة ولا مرضية، وغمز المناوي بتحسين العراقي للحديث غير مُرضٍ، وتخطئة الحافظ للحاكم غير سديدة؟
بيد أن البت في ترجيح إحدى الطريقتين على الأخرى تعترضه الأمور الآتية:

١ - الأول : أن هارون بن معروف قد رواه على الوجهين، وهذا نوع من الاضطراب كما سيأتي.

٢ - الثاني : أن إحدى الطبعتين من سنن ابن ماجه موافقة لسباق الترمذي من حديث عبدالله بن وهب، عن سعيد بن عبدالله الجهني.

بينما سباق الطبعة الثانية موافقة لما عند ابن حبان والحاكم من حديث عبدالله بن وهب، عن سعيد بن عبدالله الجمحي.

٣ - الثالث : أن المزني في ترجمة محمد بن عمر بن علي، ذكر في الرواة عنه سعيد بن عبدالله الجهني، ولم يذكر فيهم سعيداً الجمحي.

وفي ترجمة الجهني ساق الحديث بإسناده من طريق عبدالله بن أحمد، قال : حدثني أبي قال: حدثنا هارون بن معروف.

قال عبدالله : وسمعتُه أنا من هارون، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: حدثني سعيد بن عبدالله الجهني.. وصاقه به مثل رواية الترمذي.

ونص المزني على أن الترمذي والنسائي ورواه عن قتيبة بن سعيد، عن عبدالله بن وهب بتمامه وروى ابن ماجه قصة الجنائز منه، عن حرمله بن يحيى عن ابن وهب (٣٨).

٤ - الرابع : أن الامام الزيلعي نقل في تخرجه عن الترمذي أنه قال : (هذا الحديث غريب، وما أرى إسناده بمُتصل) وهذا يعني وجود علة أخرى سوى التفرد، وهي عدم الاتصال؛ إن كان بالارسال، أو الانقطاع، أو التدليس، أو الارسال الخفي، لكن الشيخ المباركفوري في تحفة الاحوذى، والشيخ أحمد شاكِر لم يرتضيا قول الزيلعي هذا.

قال الشيخ أحمد شاكِر:

(ليس في شيء من النسخ التي معي من الترمذي عبارة (وما أرى إسناده بمُتصل)). وكذلك قال الشارح المباركفوري في تحفة الاحوذى ١/١٥٥: إن هذه العبارة ليست في النسخ المطبوعة والقلمية الموجودة عنده.

وأنا أظن أن الحافظ الزيلعي انتقل نظره حين الكتابة الى حديث عائشة الأنثى برقم (١٧٤) قال أبو عيسى فيه: هذا حديث غريب، وما أرى استاده يمتصل (٣٩) ووضح الشيخ أحمد شاكر بين حاصرتين () جملة «غريب حسن» وأشار إلى أنها موجودة في عدة نسخ خطية.

أقول: إن الإجابة على هذه الاعتراضات تسهم - إلى حد ما - في الوصول بنا إلى الاقتراب من الصواب.

١ - أما عن اضطراب هارون بن معروف في روايته على الوجهين، فإزالته ليست عسيرة لأن الاضطراب إن كان منه، فروايته التي وافق فيها الجماعة ترجح على الرواية التي انفرد بها عنهم. وإن كان الاضطراب ممن روى عنه، فترجح رواية الأحفظ، أو الأكثر، أو الموافقة للجماعة.

وقبما بين أيدينا من مصادر محمد الذهلي عند ابن حبان وعبدالله بن أحمد عند الحاكم رواية عن هارون بن معروف عن ابن وهب عن الجمحي. ومحمد أحمد بن حنبل - كما في مسنده - وإسنده عبدالله بن أحمد - كما في تهذيب الكمال للزبي - رواية عن هارون بن معروف عن ابن وهب عن الجهني. وأحمد بن حنبل أعرف بحديث أهل بلده من الذهلي، وإسنده عبدالله صرح بسماحه من هارون عن سعيد بن عبدالله، والغريب أن روايته المزني والحاكم المتعارضتين عن عبدالله من طريق أبي بكر بن مالك عنه.

فترجح رواية هارون عن عبدالله بن وهب عن الجهني، بكل اعتبار، ولو تسلسل بروايتها الحافظ.

٢ - وأما متابعة حملة بن يحيى عن عبدالله بن وهب عن الجمحي، فقد جاءت في سنن ابن ماجه - تحقيق الدكتور الأعظمي: (حملة بن يحيى عن عبدالله بن وهب عن سعيد بن عبدالله الجمحي. بينما نص الحافظ المزني والذهبي وابن حجر بأنها من رواية حملة عن ابن وهب عن الجهني. فترجح الرواية التي توافق الأصول التي جمعت أسماء رواة الحديث، ورواياتهم وهي عن الجهني. وطبعة الأعظمي قد اعتمد فيها الحاسب الألي، فجاءت كثيرة الاغلاط.

وليس موضع نقده ههنا.

٣ - والثالث يؤكد على ما ذكرته في الثاني.

٤ - وأما الأمر الرابع : ففيه وقفات سريعة عديدة:

- الأولى : أن الشيخ أحمد شاکر - رحمه الله - زاد جملة (غريب حسن) بناءً على أصول خطية ادّعى أنها في حوزته، وهي زيادة تنسجم مع منهج الترمذي في التحسين بالشواهد الخاصة أو العامة، لكنها لا تنسجم إطلاقاً مع ما نقله الزيلعي عن الترمذي قوله: (غريب وما أرى إسناده يمتصل).

- الثانية : زعم الشيخ أحمد شاکر أن نقل الزيلعي غير صحيح، وهو سبق نظر منه لأنه ليس في النسخ المطبوعة والقلمية لديه ولدى المباركفوري هذا النقل - كما قال؟

لكن الحقيقة هي أن الترمذي أخرج الحديث في الصلاة، وسكت - في غالب ظني - وأخرجه في الجنائز أيضاً وهناك قال: (هذا حديث غريب وما أرى إسناده يمتصل) (٤٠).

- الثالثة : هل ينسجم قوله (غريب حسن وما أرى إسناده يمتصل) على ما نقله مكمل لمحقق الترمذي؟ (٤١)

إن الذي أحب أن أقره - ابتداءً - هو أن طبعة أحمد شاکر أسوأ طبعات جامع الترمذي على الإطلاق لأنه حشر نفسه - رحمه الله وغفر له - بين الترمذي وكتابه، وجعل نفسه وصياً على مصطلحات الترمذي، فغير (٤٢) فيها وبدل على حسب ما أداه إليه اجتهاده في فهم منهج الترمذي.

وحين شرعت في إعداد رسالتي العلمية التي لم يكتب لها التمام (الترمذي ومصطلحاته الحديثة في كتابه الجامع) لنيل درجة الدكتوراه أعددت فهارس عديدة تعينني في إنجازها على سبيل الاستقراء.

وحين كنت أقارن بين الطبعة الأميرية ببولاق وطبعة محفة الأحوزي الحجرية وطبعة عارضة الأحوزي - على كثرة أغلاطها - وبين أقوال الذهبي والمزي في تهذيب الكمال، ومحفة الأشراف، وما نقله الزيلعي والحافظ ابن حجر من مصطلحات الترمذي رأيت عجباً عجباً... ولست أدري كيف غفل المحققون والعلماء عن هذه التجاوزات التي لا تحصى عند الشيخ أحمد شاکر - غفر الله له - - واحدة من تجاوزاته هذه التي بين أيدينا؟

فقول الترمذي (غريب وما أرى إسناده يمتصل) نقله الزيلعي والمباركفوري في الجنائز وقيلهما ابن العربي في عارضة الأحوزي، وبعدهما مخطوطة (الأحاديث المستفزة الواردة في الجامع الكبير للترمذي) وانفرد أحمد شاکر أو مكمل كتابه فحشر كلمة حسن، فأفسد دلالة المصطلح هنا. فقال (غريب حسن وما أرى إسناده يمتصل)

بينما قوله الأول : (الحديث وما أرى إسناده متصل) منسجم غاية الانسجام ولا يحتاج إيضاحه إلى كبير عنا.

إذا الفراهة عند أهل الحديث معروفة الدلالة، وقد بين الترمذي مصطلحه فقال: (وما ذكرنا في هذا الكتاب) (حديث غريب) فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لعان.

١ - وب حديث غريب لا يروى إلا من وجه واحد. يعني عن صحابي واحد بإسناد واحد ولا يروى بهذا الإسناد إلا هذا الحديث الواحد، ومع هذا فالإسناد ضعيف.

٢ - وب رجل من الأئمة يحدث بالحديث، لا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته، فيشتهر الحديث لكثرة من روى عنه.

وهذا معناه: أن الإسناد معروف كمالك عن نافع عن ابن عمر، أو مالك عن عبدالله بن دينار عن عبدالله بن عمر، ثم يشتهر بعد ذلك بكثرة من رواه عن عبدالله بن دينار أو مالك - يعني الأول - غريب منكر لضعف الإسناد، وهذا غريب صحيح لصحة السند وعدالة رجاله.

٣ - وب حديث يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما تصح الزيادة إذا كانت من يعتمد على حفظه.

وهذا يعني أن الزيادة إذا تفرد بها ثقة فهي مقبولة غريبة، وإذا تفرد بها ضعيف فهي مردودة منكراً.

٤ - وب حديث يروى من أوجه كثيرة - يعني عن صحابة عديدين، وإنما يستغرب من حديث صحابي معينه، مثل حديث (الكافر يأكل في سبعة أمعاء)، والمؤمن يأكل في معنى واحد) فهذا الحديث يروى في الصحيحين من حديث أبي هريرة ومن حديث ابن عمر.

لكنه غريب من حديث أبي موسى الأشعري، وسبب الغرابة هو تفرد أبي كريب به وقد استنكر غير واحد على أبي كريب روايته من حديث أبي موسى (١٢٢).

وحديث علي رضي الله عنه غريب، على اعتبار أنه لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا المتن. إلا بهذا الإسناد: عبدالله بن وهب عن الجهمي عن محمد بن عمر عن أبيه عن جده مرغوعاً.

وهو غريب باعتبار آخر، وهو أن معناه صحيح جاء في عدة أحاديث من غير حديث علي وتفرّد الجهمي أو الجهمي بروايته عن علي لا يحتمل.

أما قوله : (وما أرى إسناده متصل)،

١ - فهل يرى الترمذي أن رواية المجهول وتفرده بمثابة الانقطاع؟ إذ مادامنا لا نعرف عن شخصه إلا رواية ابن وهب عنه وهو يروي عن كل واحد، وهذا الراوي المجهول ادعى لابن وهب أن محمد بن عمر حدثه، ونحن لا نستطيع التحقق من ذلك، ولا يمكننا دعوى الاتصال بمثل هذا، إذ المجهول وما لم يرو من العلم سيان - كما يقول الحافظ ابن حبان^(٤٣) وهذا احتمال قوي له وجاهته.

٢ - أو يريد الترمذي أن محمد بن عمر بن علي لم يدرك والده ، أو أن والده عمر لم يدرك عليا؟

٣ - أو أن هذا الاستناد مقلوب فالرجل هو محمد بن عمر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ومحمد بن عمر هذا حالته مجهولة - كما يرى ابن القطان؟

فإن كان يروي عن أبيه عمر عن جده علي زين العابدين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا ريب أن الحديث مرسل، منقطع، غير متصل.

- أما عن الاحتمال الأول: فالاجابة فيه واضحة إن كان الحديث من رواية الجهني، وسيأتي.

- وأما عن الاحتمال الثاني: فالجواب عليه كما يأتي:

١ - إن علياً كرم الله وجهه استشهد سنة ٤٠ هـ، وقد قال الزبير بن بكار:

إن عمر بن علي ولد في خلافة عمر بن الخطاب، وهو سماء عمر.

وقال مصعب النسابة: كان آخر ولد علي وفاة.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: قتل سنة سبع وستين، وقال خليفة بن خياط: قتل مع مصعب بن الزبير أيام المختار.

وقال الحافظ ابن حجر: ذكر الزبير مابذل على أنه عاش إلى زمن الوليد بن عبد الملك.

وقد ذكر غير واحد من أهل التاريخ، أن الذي قتل مع مصعب بن الزبير، هو عبد الله بن علي والله أعلم^(٤٤)

فلو افترضنا أن عمر بن علي ولد سنة عشرين من الهجرة، بل سنة أربع وعشرين فقد كان له من العمر ست عشرة سنة حين توفي علي رضي الله عنه. فلا انقطاع بينهما إذن؟

٢ - وأما محمد بن عمر بن علي فقد نص المزي على أنه روى عن أبيه عمر بن علي، وعنه محمد بن علي المعروف بابن الحنفية، وعن كريب مولى ابن عباس، وعن ابن عمه علي زين العابدين بن الحسين.

وروي عنه سفیان الثوري والجهني، وعبد الملك بن جريج، ويحيى بن أبي أيوب المصري، ويحيى بن سعيد الأنصاري.

قال ابن سعد : أدرك أول خلافة أبي العباس السفاح (١٤٨)

٣ - ونص المزي على أن عبدالله بن وهب يروي عن السفينين، وابن جريج، ويحيى بن أبي أيوب المصري وعشرات من هذه الطبقة، ومنهم الجسعي والجهني (١٤٩) فالإتصال من حيث التاريخ متحقق في الطبقات الأربع، وليس ثمة شائبة انقطاع إلا من جهة جهالة سعيد بن عبدالله الجهني، وتقدمت الإجابة عليه في جواب الاحتمال الأول...

- وأما احتمال قلب الأسناد، وأن محمد بن عمر المقصور: هو محمد بن عمر بن علي زين العابدين وليس هو من طبقة ابن عم أبيه بل هو أنزل، فيبدو أن هذا الروم سبق إلى الحفاظ ابن القطان من قول ابن حبان في الثقات في ترجمة محمد بن عمر بن علي الكثير: أكثر روايته عن أبيه، وعن علي بن الحسين. أما المصنف هذا فلم يترجمه ابن حبان في الثقات، ولا المزي في تهذيب الكمال، ولا رأيت ابن القطان نص على أن عبدالله قد خرج حديث علي هذا رغم تنبهي الشديد للروم والابهام فيبدو لي - والله أعلم - أن عدم الإتصال الذي يميل إليه الترمذي يكمن في جهالة سعيد بن عبدالله الجهني، ليس غير. وهذه مسألة تحتاج إلى بحث مستقل.

أقول :

يبدو أن الراجع في هذا الحديث أنه من رواية سعيد بن عبدالله الجهني المجهول لأن كل القرائن تدل على ذلك، وتطبيق القواعد الحديثة، لا يسعف إلا بهذه النتيجة . وكل إمام روي عنه الرجحان، فتحت بين أن نضم روايته التي وافق فيها الحفاظ لتكون الأخرى شاذة، وبين أن نسقط روايته نهائياً بالاضطراب .

وفي هذه الحالة أو تلك، فرواية الحديث من طريق الجهني هي الراجعة حديثاً. وإن كان القلب إلى اعتبارها من رواية الجسعي أميل، لاضطراب عبدالله بن وهب فيها، أو تدليس الكثير شبرخ .

وسواء كان الحديث من رواية هذا المجهول، أو ذاك الضعيف، فهل يمكن أن نحكم عليه بأنه صحيح بشرائه ؟ وكيف يقول الشيخ أحمد شاذلي في تخريجه الترمذي وهذا إسناد صحيح ورواه ثقات، وماذا عن سعيد بن عبدالرحمن الجسعي، أمر صدوق أم منهم برواية الموضوعات ؟

قلت :

أما عن تصحيح الشيخ شاکر للإسناد، فهو مرفوض بوجود سعيد بن عبدالله الجهني - وهو لم يذكر غيره - وهو رجل مجهول. وكيف يكون رواته ثقات وفيهم هذا المجهول، وفيه اضطراب عبدالله بن وهب في روايته مرة عن الجمحي وأخرى عن الجهني، وكل واحد منهما لا يحتمل تفرد.

فإسناد هذا الحديث ضعيف لاضطراب ابن وهب وجود هذا المجهول، أو ذاك الضعيف.

والشيخ أحمد شاکر - رحمه الله تعالى - ولوع بتصحيح كل إسناد مصري ما أمكنه ذلك.

ولقد حدثني شيعي العلامة محمد عبداللطيف سالم المشهور بالحافظ التجاني رضي الله عنه قال: لقد ادخل الشيخ أحمد شاکر مصرته، حتى في علوم الحديث، رحمه الله تعالى) ١٠١ هـ.

وحول صحة الحديث بشواهد أو عدم صحته بها، فيكفي في هذا البحث الوجيز قول الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني:

(فيه - أي هذا الحديث - سعيد بن عبدالله الجهني، وثقه ابن حبان والعجلي وقال أبو حاتم: مجهول.

... وقال الحافظ : مقبول - يعني عند المتابعة - ولم يتابع فيما علمت، ومعنى الحديث صحيح) ١٠١ هـ.

ذلك أن قضية التصحيح بالمتابعة أو الشاهد تستحق أن تفرد برسالة علمية ضخمة.

- بقي أن نقف وثقات سريعة مع سعيد بن عبدالرحمن الجمحي لتعرف على منزلته وموقعه في سلم الجرح أو التعديل، ونحاول تفسير أقوال النقاد المتعارضة فيه، بقية الوصول إلى حكم قريب من الصواب فيه.

فأقول وبالله التوفيق :

ذكرت في أحد مؤلفاتي السابقة منهج نقاد الحديث في التعرف إلى شخص الراوي، ثم إلى منزلته في الجرح أو التعديل، وخلاصة ذلك أمران اثنان:

- الأول : جمع أقوال نقاد الحديث فيه، وترتيبها تاريخياً بدءاً من معاصريه وانتهاء، بأخر ناقد تكلم فيه، قدر المستطاع، ووفق معطيات كتب التاريخ والرجال، وبذلك تُعرف عينه وعياله.

- والثاني : جمع مروياته كلها، وموازنتها بمرويات غيره من أقرانه ثم بروايات الثقات ممن روى هذه الأحاديث أو مثيلاتها في الأبواب، ليعلم بذلك ضبطه، فيحكم أو عليه بعدئذ.

وعلى ضوء جمع المعلومات وسير الروايات وفي إطار نظرتي الخاصة للتقدم، يصدر الحكم على الراوي^(١٧) وسأحاول تلخيص تاريخ هذا الرجل، ثم أنتقل إلى مروياته، لأرى إمكانية سيرها أو الاكتفاء بما ذُكر منها.

١ - التعريف بشخصية الجمعي :

قالوا في ترجمتنا^(١٨) :

سعيد بن عبد الرحمن بن عبدالله بن جميل بن عامر بن حذيم بن سلامان بن سعد بن جمح القرشي الجمعي.

أبو عبدالله المدني قاضي بغداد في عسكر المهدي زمن الرشيد. قال الزبير بن بكار : ولي القضاء للرشيد ببغداد، وله يقول الشاعر يرثيه حين مات :

ثلاثة في الاسلام موت سعيد شملت كل مخلص التوحيد
ذاك أنسى رأيت له لا يسالي في تقي الله لوم أهل الوعيد
وقال الزبير أيضاً :

و سأله أمير المؤمنين هارون الرشيد، عبدالله بن مصعب، عن سعيد بن عبد الرحمن - وهو يومئذ قاضيه - فقال: يا أمير المؤمنين: إني أحسب سعيد بن عبد الرحمن لو دخل المسجد الحرام فنظر إلى رجل وامرأة على فاحشة، ما ظن بهما إلا خيراً، لبعده عن الآفات. وقد روى عنه الثبتي بن سعد وهو أكبر منه، وعبدالله بن وهب وعلي بن حجر.

وقد ذكر الخافظ الرزي خمسة وعشرين محدثاً روى عنه^(١٩)

وقد ذكر ابن عدي في ترجمته من الكامل أن البغداديين لقتلوه رفع حديثه فنتقن^(٢٠)

والذي نفيد من هذا التعريف بسعيد الجمعي أمور :

١ - الأول : أن الرجل كان عالماً فقيهاً مشهوراً له بالعلم، ولولا ذلك ما ولي القضاء في عاصمة الاسلام؟

٢ - الثاني : أن الرجل مشهور النسب والفضل، ولولا ذلك ما روى عنه الثبتي بن سعد.

٣ - الثالث : أن الرجل صالح تقي، تقي السريرة لا يظن السوء بمسلم، وهذا من كمال ورعه وأدبه.

٤ - الرابع : أنه كان لا يخاف في الله لومة لائم، ويتقضي بالحق، ولو كان على أهل الزعامة والنفوة.

وقد نقل الخطيب البغدادي عن سريج بن النعمان وحمى بن أيوب وأبي حسان الزياتي تلاميذه أنه توفي سنة ست وسبعين ومئة. زاد الزياتي، وهو ابن النعمان وسبعين سنة. (١٤١)

وخلاصة الأمر أن الرجل عدل عالم صالح، مثله فليكن الرجال في التقوى والصفا. وقول الحق. فضلاً عن ضبطه!

قلت : ذكرت سابقاً أن الخطوة الأولى في معرفة ضبطه هي جمع أقاويل أهل النقد فيه:

- روى عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين قوله فيه: ثقة.

- وقال أحمد بن حنبل والنسائي: لا بأس به.

- وذكر الحافظ ابن حجر ومغلطاي أن الحافظ عبد الله بن مبر، وموسى بن هارون، والعجلي، والحاكم النيسابوري، وابن خلفون قد وثقوه.

- وقال أبو حاتم الرازي: صالح الحديث ولا يحتاج به.

- وقال زكريا بن يحيى الساجي: يروى عن هشام وسهيل أحاديث لا يتابع عليها.

- وقال يعقوب بن سفيان: ابن الحديث.

- وقال ابن عدي في الكامل بعد أن ساق له سبعة أحاديث مما استنكر عليه: (وسعيد بن عبد الرحمن له أحاديث غرائب حسان، وأرجو أنها مستقيمة. وإنهما يهم عندي في الشيء، فيرفع موقفاً، ويوصل مرسلًا، لا عن تصد. (١٤٢)

- وقال ابن حبان: يروى عن عبيد الله بن عمر - المصري - وغيره من الثقات

أشياء موضوعة، يتخيل إلى من سمعها أنه كان المتصدق لها.

وذكر له الحديث الذي تكلمنا عليه سابقاً من روايته عن محمد بن عمر بن علي، وحديثين آخرين من روايته عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر - أقول :

إن كلام أهل المصطلح في تعارض الجرح والتعديل، بتزجيح قول الأكثر أو الأحفظ أو الأكثر اعتدالاً ليس له عندي من الناحية التطبيقية كبير أهمية، وقصاري ما أقيده من وجوه الجرح في وأو هو التوقف في حاله، حتى أتت حيلة أمره بتفسير أقوال الثقات، وسير روايات الرجل.

على أن أقوال الثقات كلهم فيه منسجمة، سوى ظاهر قول ابن معين، وقول ابن حبان.

أما عن إطلاق ابن معين لفظ (ثقة) فمن الخطأ بمكان تزجيره على مصطلح الحافظ ابن الصلاح والمتأخرين من أن هذا اللفظ يعني من جمع بين العدالة

والضبط الذي يقبل معهما روايات الراوي ولو انفرد. فإن إطلاق المتقدمين لفظ (ثقة) لم يكن على هذا (القالب) المفصل نظرياً عند المتأخرين.

وعند دراستي لمصطلح (الثقة) عند ابن حبان نقلت عن النقاد المتقدمين، ومنهم ابن معين. أن هذه الحديث لم تكن معروفة عندهم. فقد يطلقون مصطلح (ثقة) ويعنون به العدل الضابط وقد يعنون به العدل الصالح. وقد يعنون به العدل العالم الذي لا يتصور منه الكذب.

ولا أجدني بحاجة إلى التمثيل، فإن الأبحاث التخصصية لا يليق أن يؤكد بها على المسلمات^(١٢)

وعليه فيفسر قول يحيى بن معين في ضوء أقاريل النقاد الآخرين، فيكون معنى توثيقه إياه التوثيق العام (العدالة مع العلم والصلاح وعدم تعمد الكذب) وكل ألفاظ النقاد الآخرين من مصطلح : (لا بأس به، وليس به بأس) إلى مصطلح (البن الحديث) فلا تعارض بينها. غاية ما في الأمر أن بعض النقاد جعله في أعلى مرتبة الاعتبار، والبعض الآخر جعله في وسطها، أو دون الوسط بقليل.

أما ابن حبان فقد زعم أن من سمع هذه الأحاديث يتخايل له أن سعيداً كان المتعمد لها. فبره عليه عصره ابن عدي: وإنما بهم في الشيء، فيرفع موقوفاً، أو يوصل مرسلاً لا عن تعمد. ويبدو لي أن كلمة (يتخايل لمن يسمعها) ليست دالة على اتهامه بالوضع، إنما هي دالة على غفلته الشديدة بحيث لا يستطيع التمييز بين روايات شيوخه المرفوعة من الموقوفة. ولا أشك - أنا - في أن ابن حبان قد سهر حديث الرجل، وعرف قدره، وكأنه استكثر على مثله تلك الأخطاء، التي وقعت في حديثه.

بدل على ذلك أن ابن حبان خرج له حديثاً من روايته عن شيخه عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر قال:

جا. رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أوصني. قال: اتعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، وتصوم، وتحج وتعتمر، وتسمع وتطيع، وعليك بالعائلة، وإياك والسرا^(١٣)

ثم قال ابن حبان تعليلاً على هذا الحديث: (هذا خطأ فاحش، إنما روى عبيد الله بن عمر هذا الكلام عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري عن عمر قوله؟)

حدثنا ابن خزيمة: حدثنا محمد بن واقع: حدثنا محمد بن بشر، عن عبيد

الله بن عمر . والأول - يعني حديث سعيد - من حديث محمد بن الصباح الدؤلابي عنه (١٤٤)

والخطأ الفاحش الذي ارتكبه القاضي سعيد الجمحي يتلخص في أنه رفع الوقوف وقلب الاسناد .

فمحمد بن بشر - قرين القاضي سعيد وزميله - يروى هذا الأثر عن شيخيهما عبيد الله بن عمر ، عن الحسن البصري ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

فقلبه القاضي سعيد - خطأً ووهماً - وجعله عن شيخه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

ولا شك في أن هذا خطأ فاحش ، لكن هل تكرر هذا من القاضي سعيد تكراراً فاحشاً حتى غلب على صوابه ، فاستحق الترك حسب قاعدة ابن حبان فيمن يخطئ . من الرواة (١٤٥)

والجواب على هذا السؤال يكلف رهقاً ، لكنه ممكن ، وخلاصته : أن بجمع الاسان أحاديث القاضي سعيد بن عبدالرحمن الجمحي من الكتب الستة الاصول ومن كتب السنة المتداولة ، ثم من الاجزاء الحديثة ، ثم من كتب الصحابة ثم من كتب التراجم وتواريخ البلدان التي زارها . ثم تخرج هذه الاحاديث ثم تنقيد وفق قواعد النقد الحديثة ، فيبين وجه الحق عندئذ .

وكنت قد اقترحت قبل سنوات عديدة خطة أسيثها (منهج دراسة التراجم المعللة) ودعوت إلى أن يقوم طالب مرحلة الماجستير أو الدكتوراه بدراسة مرويات شخصية من الشخصيات التي اختلف النقاد في الحكم عليها ، ولقيت قبولاً من أهل العلم ولله الحمد . (١٤٦) أقول :

لحتى تقوم هذه الدراسة المتخصصة الناقدة ، فالتنا نحكم على القاضي سعيد بأنه من رواة مرتبة الاعتبار ، فما تربع عليه من حديثه قبل ، وما انفرد به نتوقف في قبوله وما خالف فيه فهو مردود .

بقيت ثمة نقطة تستحق أن يشار حولها حوار لأنها تستحق الدرس والبحث وهي : إذا كان ابن حبان يرى الجهني غير الجمحي ، وترجم للقاضي الجمحي في المجروحين والجهني المجهول في الثقات ، مع أن هذا الجهني لا يعرف إلا بهذا الحديث ...

فهل ترجم للجمحي في الثقات ؟ أو أخرج له في الصحيح ؟ وهل أخرج للجهني في صحيحه ؟

قلت :

١ - إذا كان هذا الجهني لا يعرف إلا برواية ابن وهب عنه، وبروايته عن محمد بن عمر بن علي فلماذا ذكره ابن حبان في الثقات إذا كان حديثه الذي عرف به جعله من حديث القاضي الجهمي؟

ومهما اعتذرت عن ابن حبان فهذه واحدة تسجلها عليه، وحمه الله تعالى.

٢ - وأما عن تخريجه له في الصحيح، فلماذا يخرج له، وهو لا يعرف إلا في سند هذا الحديث الذي عدّه من منكرات القاضي الجهمي؟ إنه لم يخرج له في الصحيحة شيئاً، ولم يذكره.

٣ - وأما عن ذكر سعيد الجهمي القاضي في الثقات، فإنه لم يذكره في الثقات، ولم يخرج له في الصحيح جزءاً.

٤ - لكن إذا وجعنا إلى الوراء قليلاً رأينا الخطيب البغدادي في كتابه (الموضح لأوهام الجمع والتفريق جعل (سعيد ابن أبي أيوب المصري، وسعيد بن مقلص، وسعيد بن عبدالرحمن الجهمي واحداً).

فهل ذكر أحد هذين الاسمين في الثقات أو خرج لأحدهما في الصحيح؟

قلت :

ترجم في طبقة أتباع التابعين له فقال :

(سعيد بن أبي أيوب ، من أهل مصر، مات سنة تسع وأربعين ومائة، وقد قيل: إنه مات في آخر سنة إحدى وستين، أو أول سنة اثنتين وستين ومئة) (١٧١)

ثم أعاد ترجمته في طبقة تبع أتباع التابعين فقال:

(سعيد بن أبي أيوب الحزازي - كنيته أبو يحيى - من أهل مصر - واسم أبي أيوب : مقلص يروي عن عقيل بن خالد، يروي عنه ابن المبارك، مات سنة تسع وأربعين ومئة، ليس له عن تابعي سماع صحيح، فلذلك أدخلناه في هذه الطبقة، روايته عن زيد بن أسلم وأبي حازم إنما هي كتاب.) (١٨٨)

وخرج عن سعيد بن أبي أيوب هذا في صحيحه ثلاثة وعشرين حديثاً؟

ولا ريب أن هذا يستدعي ولغة متأنية لنستبين حقائق تكشف لنا كم ترك الأول للأخر وكم هي جسيمة مهام كليات الشريعة، حيال سنة النبي صلى الله عليه وسلم وكم هي الصعوبات التي تحتاج إلى تدليل أمام طالب العلم الشرعي، حتى يستبين سبله.

فأقول :

ترجم الخطيب البغدادي في (موضح أوهام الجمع والتفريق) لسعيد بن أبي أيوب المصري وقال: وهو الذي يقال له سعيد بن مقلص .

ثم قال :

سعيد بن عبدالرحمن الجمحي يروي عن عبيدالله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أوصني... فذكر الحديث الذي انتقده عليه ابن عدي، وابن حبان، وقال: إنه خطأ فاحش ! ثم قال: وهو سعيد بن أبي أيوب الذي روى عنه عبدالله بن وهب.

وأستد من طريق الحافظ عبدالباقي بن قانع إلى أبي الطاهر أحمد بن عمر بن عبدالله بن السرح المصري، والحارث بن مسكين قالاً:
أخبرنا عبدالله بن وهب، عن سعيد بن أبي أيوب الجمحي، ومالك، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة... وساق حديثاً (١٠٩)

فهذا عبدالله بن وهب الحافظ يصرح بأن سعيد بن أبي أيوب المصري المعروف بسعيد بن مقلاص، هو نفسه سعيد بن أبي أيوب الجمحي شيخه، وهل يعرف أحد الشيخ أكثر من تلامذته ومعاصريه؟

وإن إثارة مثل هذه القضية توقعنا في ورطة نجد أنفسنا فيها أمام أعلام الحديث الكبار بدءاً من أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وانتهاء بالمزني والذهبي وابن حجر؟
لكننا على ثقة من أن اكتشاف حقيقة من الحقائق العلمية، ثم تتبع جزئياتها بالثقة والتحرير يزيد من ثقتنا بعلمائنا، وثقتنا بديننا، ويدفعنا إلى سماع رأي المخالف لاحتمال أن يكون الصواب في جانبه في قضية من القضايا المسلمة عندنا أو أكثر.

قلت:

لو رجعنا إلى تاريخ البخاري، وكتاب الثقات وإلى تهذيب الكمال للمزي لرأينا ما يأتي:

١ - أن الجميع جعلوا سعيد بن أبي أيوب المصري، هو ابن مقلاص، وجعلوه آخر غير الجمحي.

٢ - أنهم لم يتفقوا على سنة وفاته، فالبخاري يقول: مات سنة تسع وأربعين. وقال يحيى بن معين: مات زمن أبي جعفر المنصور. وقال ابن حبان: مات سنة تسع وأربعين وقيل: إنه مات أواخر سنة إحدى وستين أو أوائل سنة اثنتين وستين ومئة، ثم جزم في طبقة أتباع التابعين أنه مات سنة تسع وأربعين ومئة، وأن عبدالله بن المبارك روى عنه (١١٠)

وقال أبو سعيد بن يونس: ولد سنة مئة وتوفي سنة إحدى وستين ومئة، وقيل سنة ست وستين ومئة، وسنة إحدى وستين وأصح^(١٩١)
فهذا الرجل يقول فيه ابن معين: ثقة، ويقول فيه أحمد: لا بأس به، ويقول فيه الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت مات سنة إحدى وستين ومئة، وقيل: غير ذلك وكان مولده سنة مئة^(١٩٢)

أجل: إنه ثقة ثبت، بروي عن ثلاثة وأربعين شيخاً منهم حميد بن هاني، الحولاني وزيان بن فائد، وعقيل بن خالد، ومحمد بن عجلان، وغيرهم.
وبروي عنه عبدالله بن المبارك، وعبدالله بن وهب، وعبدالله بن يزيد المقرئ، وعبدالمالك بن جريح... الخ.

فهل يعقل ألا يعرف لهذا المسكين تاريخ وفاة؟ ولت هذا فحسب، هل تتراوح سني وفاته بين عام تسعة وأربعين وستة وستين؟ بل: هل يعقل ألا يعرف بكلمة واحدة؟

٣ - أن جميع من ترجمه جعل عبدالله بن وهب أكبر تلامذته والرواة عنه. فهل يتصور وجود شيخ (ثقة ثبت) مجهول الحال؟ بله العين؟

٤ - أن أحمد بن حنبل وابن معين قد أطلقا اللفظة ذاتها على كلا الرجلين، فربما كانا يريان أنهما رجل واحد أيضاً؟

٥ - أن الخطيب البغدادي إمام هذه الصنعة، وكل الناس بعده عيال على كتبه، ساق قول عبدالله بن وهب بالاسناد المتصل الصحيح إليه، ومهما وهم ابن وهب فلهن بهم في معرفة شيوخه؟

٦ - أن وفاة القاضي الجمحي: المدني، المصري، البغدادي، كانت سنة ست وسبعين ومئة وهو ابن الثنتين وسبعين سنة.

فالفارق بين وفاة هذا وأحدى صوره وفاة ذلك عشر سنين، هي أقل من فارق ما بين التاريخ الكبير (١٤٩هـ) وتاريخ مصر (١٦٦هـ)؟

٧ - أن المقارنة بين ترجمة من جعله الحافظ ابن حبان في مرتبة الترك أعني (سعيد بن عبد الرحمن الجمحي) ومن أخرج عنه ثلاثة وعشرين حديثاً في صحيحه، وأخرج عنه الشيوخان رفيعة اصحاب السنن، تشير الاستغراب والدهشة؟
فكل ما يعرف من نسب هذا الذي وصف بأنه ثقة ثبت أنه: سعيد بن أبي أيوب، واسم أبي أيوب: مقلص المصري الخزاعي - مولاهم - بينما ذاك الجمحي ترجموه ترجمة تدل على معرفة بعينه وحاله وولادته ووفاته، ومنصبه.

صحيح أن رواية ابن وهب وابن المبارك وابن جريج ترفع عن الجهالة - قطعاً - لكن الكلام يبقى غير مستساغ أن يروي رجل ثقة ثبت عن أئمة حفاظ، ويروي عنه أئمة حفاظ، ولا توجد أي جملة تعرف بحاله؟ فأين عاش إذن؟

٨ - أن توثيق الحافظ ابن حجر له ليس مبنياً على معرفة شخصية، إنما طبق القواعد الحديثة بأن جهالة العين تُرفع برواية اثنين، وهذا روى عنه جماعة، وقد زكاه ابن معين والنسائي ولم يذكر فيه جرح، ولم تُرد له مناكير فحكم بأنه ثقة ثبت.

أما عن حياته ووفاته وأخلاقه، وشي، من سيرته فلم يتحفظنا هو ولا غيره بشيء، يذكر.

٩ - قمت باحصاء تلامذة وشيوخ سعيد بن أبي أيوب عن أخرجه لهم ابن حبان في صحيحه:

- فوجدته أخرج من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب خمسة عشر حديثاً أحدهما مكرر (١٦٣)

- وأخرج من طريق عبدالله بن وهب عن سعيد ستة أحاديث (١٦٤)

- وأخرج من طريق عبدالله بن المبارك حديثين اثنين (١٦٥)

- وأخرج من طريق النضر بن شميل عن سعيد حديثاً واحداً، وهذا لم يذكره المزي في الرواة عنه (١٦٦)

وقد كان عدد شيوخ سعيد بن أبي أيوب خمسة عشر شيخاً في هذه الأحاديث كلهم ذكرهم المزي في شيوخ سعيد ما عدا ذكراً أبا السمع فلم يذكره المزي في شيوخ سعيد بن أبي أيوب (١٦٧)
وهذا يعني أننا زدنا على ما ذكره المزي تلميذاً واحداً لسعيد بن أبي أيوب، وشيخاً واحداً أيضاً.

والذي أحب الاشارة إليه أنني لم أبتدع في هذا الأمر منكراً من القول، إنما وجدت أمامي أقاويل متضاربة، حاولت التوفيق بين بعضها وبعض وتفسير بعضها ببعض وترجيح بعضها على بعض على قدر معرفتي وعلمي المحدود وحسب ما تيسر لي من توفيق الله تعالى، وعلى ضوء ما هو مسطور فيما طالعته بنادي من كتب هذا العلم الشريف .

الناقصة

لا أدعي أنني ألجأت هذا البحث حتى نهايته، ولا أزمع أن ما تم منه هو الصواب، ولا ما أثرت من إشكالات أو تساؤلات. قد أجهت على جميعها الإجابة الكافية، أو الشافية، أو أنني أملت الحجج المنقعة أو الملزمة في هذه القضية أو تلك.

بيد أن الذي استعظمت تقديمه في هذا البحث الوجه ما يأتي:

أولاً : ذكرت الباحثين من علماء الحديث وطلابه يعلم بكاد يكون اليوم مهملًا لا يرجع إلى كتبه، ولا يحلق في مفاصله إلا أفرادًا قلائل. ولئن الأكثرين ينتائج ما قرره الحافظ ابن حجر في التفرع، حتى عدت أحكامه كالمسلّمات، وما هي في الحقيقة سوى اجتهادات منه. لها وعليها.

ثانيًا : ذكرت الباحثين في هذا العلم، أن علمائنا السابطين قد حاور بعضهم بعضًا، ورد بعضهم على بعض، بكل أدب وتوفير، بل حتى دون الإشارة إلى ما رآه بعضهم خطأ عند بعض. فلا حرج أن يقوم المتخصصون في هذا العلم وغيره بمناقشة مسيرتهم، لأن مسيرة العلم لا تنتهي.

ثالثًا : أثرت أمام الباحثين مشكلات نقدية لم أقم بحلها، حتى أتعرف إلى أصداء بعض المشكلات عندهم.

أو لأنني عجزت عن حل بعضها الآخر، وخاصة أن هذا أول بحث ينشر لي في العراق.

رابعًا : أن قضية (نقد الحديث) عريضة شائكة لا تسلس فيها إلا لأفراد معدودين في كل عصر، خلافاً لمن زعم أنه كتب كتاباً في التطريح، ليجعل يمكنه كل طالب علم أن يصبح ناقدًا. وهو نفسه لم يتم بنقد حديث واحد في كل ما كتب وحلق!

فلينق الله تعالى شباب زهيب، لا يعرف بعضهم تطبيق النص النظري على الواقعة واحدة، ثم يتناول فيصح ويضحك، جاهلاً أن تصحيح حديث ما، يعني أن مضمونه ودلالاته من دين الله، وأن تصحيح حديث ما، يعني أن ما تضمنه - إن لم يكن في الباب غيره - ليس من الدين في شيء..

خامسًا : ذكرت أسئلة الدراسات العليا بموجب تشجيع الدراسات الناقدة وصياغة المناهج القادرة على تأهيل طلبة العلم للقيام بهذه الدراسات.

سادسًا : ألححت إلى أن مسألة (الفراغ المعلقة) والدراسات الاستقرائية هي التي تنتج الحقائق العلمية أو تقرب إليها.

سابعاً : ألحقت إلحاقاً إلى أن الثقة الحافظة قد بهم، وقد يخطئ، فلا يلزم الاستسلام والتسليم لكل ما قاله ذلك الثقة الحافظ، فهذا مالك بن أنس لمجم المحدثين، صنف الامام الدارقطني في غرانيه وأفراده مجلداً أسماء (الغرائب والأفراد من حديث مالك بن أنس)

وهذا ابن حبان يصنف كتابها أسماء (علل حديث مالك) و(علل حديث الزهري) و(علل ما استند إليه أبو حنيفة في مذهبه) و(علل ما أسند أبو حنيفة) و(علل حديث شعبة)...

ثامناً : إن علم (أوهام الجمع والتفريق) إذا أتقته طالب العلم، واطلع على مظانه، فرما استطاع أن يصل الى نتائج تنفع، فرما استطاع أن يصل إلى نتائج تنفع. فهذا الرجل الذي كان مدار بحثنا هذا عليه، إذا استطعنا ترجيح أنه سعيد بن عبدالرحمن الجهني المتروك عند ابن حبان، والمعتبر به عند الجمهور، هو نفسه سعيد بن عبدالله الجهني صاحب حديث علي، وهو نفسه سعيد بن عبدالرحمن بن أبي العمياء، وهو نفسه سعيد بن أبي أيوب، وهو نفسه سعيد بن قلاس، فهذا يعني أن من وصفه ابن حبان بالترك للوجود بعض الوهم أو الخطأ في حديثه هو نفسه الذي ترجمه مرتين في الثقات، وهو نفسه الذي خرج له اثنين وعشرين حديثاً في صحيحه، وهو نفسه الذي خرج له البخاري ومسلم في صحيحيهما، وهو نفسه الذي قال فيه الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت؟

فاذا جُمع شيوخ هؤلاء، فكانوا شيوخاً لشيخ واحد، وجمع تلامذة هؤلاء، فكانوا تلامذة شيخ واحد، وصنعت هاتيك الأحاديث المروية عنهم جميعاً، تبدلت النظرة النقدية إلى عدد غير قليل منها.

تاسعاً : أوضحت أن لكل إمام ناقد عدل فيهما محامل به، أو خطأ فيه، وأن المعاصرين - ونحن منهم - أكثر عرضة للخطأ والوهم، وأشرت إلى خطأ بعض المعاصرين في النفي والاثبات والتصرف

عاشراً : نهيت إلى أن طبعة الترمذي بتحقيق أحمد شاکر - على كثرة فوائدها - لا تمثل كتاب الترمذي الذي كتبه مصنفه بخط يده، وخاصة في دائرة أحكام الترمذي على الحديث.

أحد عشر : ألحقت إلى أن مصطلح (مقبول) قد يطلقه الحافظ ابن حجر على مجاهيل الحال والمجاهيل.

ثاني عشر : أشرت إلى ضرورة الرجوع إلى النسخ الخطية الموثقة، ومقارنة بعض النصوص ببعض للوصول إلى الصواب.

ثالث عشر : أوضحت أن كثيراً من الأسماء الواردة في تاريخ البخاري، وثقات ابن حبان وأخرج والتعديل لابن أبي حاتم، لا تعرف إلا بورودها في السند ليس بغير.

رابع عشر : طبقت مصطلح الغرابة عند المحدثين على حديث الباب، وأوضحت شمولات شمول الغرابة له من جهت شمول الغرابة له من جهتين.

خامس عشر : أثرت قضية الجهالة والانتقطاع، ولم أنه الكلام فيها لأنها تحتاج إلى بحث مفرد.

سادس عشر : أثرت مسألة التصحيح بالمتابعة والشاهد، وبينت ضرورة إفرادها برسالة علمية مع اعتقادي الجازم المبني على الأدلة المتضاربة أن كل الأئمة - ومنهم أصحاب الصحاح - يصححون بالمتابعة والشاهد، بل يصححون على الباب، وعسى أن ييسر الله لي نشر بحث في هذا.

سابع عشر : أثرت قضية تعارض أخرج والتعديل في الراوي الواحد، وأشرت إلى قلة قبيلتها العملية، فالكلم لا صلة له بدقائق الفر. وقد تفجرت الفرة فكان أثرها كبيراً.

ثامن عشر : أشرت إلى أن معرفة مصطلحات كل إمام من أئمة النقد المتقدمين ضرورة جداً للباحث، ولا يجوز إلزام المتقدمين بما ادّعاء عليهم المتأخرون، أو اصطلاحهم. وهنا أحب أن ألفت النظر إلى أن صيغ التعريض عند المتقدمين لم تكن تعني التضعيف كما هو الحال عند المتأخرين، وإنما كانت تعني غالباً اختصار الأسانيد أو عدم استحضارها أو عدم رواية المحدث لها بالاستناد... الخ وقد بينت في بحث (التعليق) أن أكثر من ثمانين من كل فئة علّق البخاري فيها أحاديث بصيغة التعريض، كانت في حيز الاحتجاج في حقيقة الأمر، وعسى أن ييسر الله لي النظر فيه ثم نشره. وكتاب الترمذي يخطئ بصيغ التعريض، ولا يريد بها التضعيف إطلاقاً؟

تاسع عشر : بينت خطأ ابن حبان في غير موضع، مع أنني من المعجبين به غاية الإعجاب ولم يحظ حافظ مني بما ناله ابن حبان، بيد أن الحق هو رائدنا إن شاء الله تعالى.

العشرون : إن قواعد النقد الحديثي ليست قوالب معدنية، كما أن الرجال الذين يعرضون عليها ليسوا من المعادن والمواد الخسام التي تتشكل وفق هذه القوالب وهذا يعطينا قدرة على التحرك في إطارها الكلي العام، ولو أدى

ذلك إلى غرم إحدى يعطينا قدرة على التحرك في إطارها الكلي العام، ولو أدى ذلك إلى غرم إحدى جوانب القالب؟ إذا كانت المعطيات لا تسمح إلا بخرمه. فأنا شخصياً لا أستطيع أن أفتح نفسي بوجود شخصية تحمل لقب (ثقة ثبت) ولا يعرف عن تاريخها شيء. مع قيام الترائن الكثيرة التي تشير إلى أنها تلك الشخصية المرموقة العالمة النقية التي ضعفت بأساليب لم يستوف المضعفون البحث في ملامستها والله أعلم.

الحادي والعشرون : إن تهذيب الكمال، وإن كان قد أحصى أكبر قدر من شيوخ الراوي وتلاميذه المترجم، إلا أن ثمة شيوخاً وتلاميذاً لبعض الرواة تلتقط من كتب السنة والجاميع وغيرها. وقد زدنا تلميذاً وشيخاً مترجماً على ما ذكره المزي في تهذيبه.

الثاني والعشرون : لم أجزم بنتيجة ما، حتى لا أقع فيما أعنتب به على غيره وأنتظر من إخواني الباحثين إبداء الملاحظ، وتوضيح الغامض، وإسداء النصح فما أتينا إلا طالب علم بذلت وسعي فيما حسبته خيراً وصواباً، فمن أبدى لنا في ما اعتقدناه صواباً غير ذلك مع دليله، تركنا قولنا إلى قوله، وشكرناه على ذلك علناً، ودعونا له بالتوفيق والفلاح.

ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين. ربنا عطفك توكلنا وإليك أتينا وإليك المصير وصلى الله وسلم وبارك على نبيتنا محمد وآله الطاهرين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فرغت من تهيبضه وإعادة النظر فيه
قبل فجر يوم الخميس المصادف للعشرين
من شهر شعبان المعظم عام ثلاثة عشر
وأربع مئة بعد الألف من الهجرة الشريفة
وكتبه / عذاب محسود المحمدي النعيمي

هوامش البحث

- (١) كتبت بحثاً قبل سنوات تحت عنوان (البرامج التطبيقية في العلوم النظرية) أسأل الله أن ييسر الركن لأرجعه ونشره.
- (٢) كتاب المبروجين من الحديث لابن حبان ٣١٩/١ كما بعد.
- (٣) كتاب الثقات من الحديث لابن حبان ٣١٩/١ كما بعد.
- (٤) المبروجين ٩٢/١ .
- (٥) الثقات ١١٥/٩ وانظر ثناء الأئمة عليه في النبلاء للأعشي ٢٨٢/١٢ .
- (٦) تاريخ بغداد مدينة السلام للتطبيق البغدادي ٤١٦/٣ - ٤١٧ .
- (٧) تهذيب الكمال ١٠٧/٣٠ وتهذيب التهذيب ١٢/١١ ، وطريق التهذيب ٣١٣/٢ .
- (٨) أنظر هذه الأقوال جميعها في المصادر السابقة المذكورة في هامش رقم (٧) .
- (٩) كما سبق الرأى فاتها .
- (١٠) مسند الأمام أحمد ١٠٥/١ ولم ٨٢٨ .
- (١١) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة رقم (١٧١) ٣٢٠/١ ، وانظر عارضة الأخرى ٢٨١/١ .
- (١٢) وانظر لام ترجمة الجيبي في التاريخ الكبير للبخاري ٤٩٤/٣ ، والمبروجين ٣١٩/١ ، والتكميل لابن عدي ١٢٣٥/٣ ، والميزان ١٤٨/٢ ، والتهذيب ٥٥/٤ ، والطريق ٣٠٠/١ (م د س ل) ، وملاحق ابن حبان ومنهجه ٦٤٦/٤ .
- (١٣) ابن حبان ومنهجه في المرح والتعديل لكتاب مسند الحديث ٩٩٢/٣ .
- (١٤) درجة محاضر في جامعة أم القرى يساري (مفرد مساعد) في جامعات العراق .
- (١٥) تهذيب الكمال تحقيق الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف . ٥١٨/١٠ ، وقارن ٥٢٨ ، ٥٣٥ منه .
- (١٦) ما سبق (٢٧٨/١٦) .
- (١٧) مشكلة الصايح رقم (٦٠٥) .
- (١٨) جامع الأصول في أحاديث الرسول ، لابن الأثير الجزري ٢٣٤/٥ .
- (١٩) كتاب السان أحمد بن يزيد ابن حبان القزويني ، بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي رقم (١٤٨٥) ببشاه حر في طبعة المطبعي بتحقيق الأستاذ محمد فزاد عبدالباقى رقم (١٤٨٦) ٤٧٦/١ ، الجهني مقتصر على طريقه الذي يخص الجنائز فقط .
- (٢٠) المستدرک للحاكم النيسابوري ، كتاب النكاح ١٦٢/٢ ، وقال : حديث غريب صحيح ولم يخرجاه . وقال الذهبي في التلخيص : صحيح . والباحث لأمر قول الذهبي في التلخيص موافقة للحاكم . كما هو شائع - إذا هو تلخيص فقط . وقد كتبت بحثاً أرجو أن أنظر فيه وأنتشره قريباً تصحيحاً لهذا الخطأ الفاضح الشائع ، وللأسف .
- (٢١) مسند أحمد ١٠٥/١ .
- (٢٢) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة رقم (١٧١) بتحقيق أحمد شاكر وقال أبو عيسى : غريب حسن . كما
- (٢٣) تاريخ بغداد ١٧٠/٨ .
- (٢٤) التاريخ الكبير ٣٨٩/٣ .
- (٢٥) الثقات لابن حبان ٢٦١/٨ .

- (٢٦) المرح والتمديد لأين أبي حاتم ٣٧/٤ .
- (٢٧) كتاب تاريخ الكفالات للعجلي . رقم (٥٥٣) .
- (٢٨) الميزان ١٤٦٩/٢ . وديوان الصنمطاء ، والمروكون للأهلي ٣٢٨/١ .
- (٢٩) تهذيب الكمال للري ٣٤٤-٣٤٦/١ .
- (٣٠) تقريب التهذيب ٩٧/٢ .
- (٣١) مشكاة المصابيح . رقم (١٦٠) .
- (٣٢) مرصع أرواح المسح والتفريق للخطيب ١٢٤-١٢٢/٢ .
- (٣٣) الرعم والأبواب لأين القطان ١/١٨٠ .
- (٣٤) ما سبق ١/١٥٣ .
- (٣٥) ما سبق ١/١١٤ .
- (٣٦) في بحث بعنوان الرواة الذين تكلم عليهم الترمذي بخرج أو تعديل في الجامع والمثل استقصيت فيه لسا الرواة الذين تكلم عليهم الترمذي بالتقدم . وحسب أن يكمل قريباً إن شاء الله تعالى .
- (٣٧) فيس القديم شرح الجامع الصغير للمعالي الشافعي ٣١٠/٢ .
- (٣٨) تهذيب الكمال ٥١٩/١٠ . ولحقة الاثبات ٤٣٧/٢ .
- (٣٩) جامع الترمذي ٣٢١/١ .
- (٤٠) أئمة الترمذي في المختار (١٣٣) باب ما جاء في تعديل الجائز . رقم (١٠٧٥) ٣٨٧/٣ .
- (٤١) انظر جامع الترمذي ٣٨٧/٣ .
- (٤٢) انظر شرح على الترمذي لأين وحيد ٦٦٠-٦٢٢/٢ .
- (٤٣) انظر رسائل الإمام ابن حبان ومنهجه في المرح والتمديد ٨٩١/٢ و ١٢٦٤/٢ .
- (٤٤) تهذيب التهذيب ٤٨٥/٢ وحصة الطالب لأين حنية ص ٣٦٢ .
- (٤٥) تهذيب الكمال للري (ج) ١٢٢/٢٦ .
- (٤٦) ما سبق ٢٧٩/١٦ .
- (٤٧) ابن حبان ومنهجه في المرح والتمديد ٧٥٨/٢ .
- (٤٨) انظر ترجمته ومطابقها التي ترد على عشرين مصدراً في تهذيب الكمال ٢٨٨/١٠ .
- (٤٩) ما سبق الموضع نفسه .
- (٥٠) الكامل لأين حدي ١٢٢٥/٢ وقارن بالمشروط منه ٤٩/٢ .
- (٥٠) الكامل لأين حدي ١٢٢٥/٢ وقارن بالمشروط منه ٤٩/٢ .
- (٥١) تاريخ بغداد ٦٩/٩ .
- (٥٢) الكامل ١٢٢٥/٣ وقارن به بالمشروط منه ٤٩/٢ .
- (٥٣) درست هذا المصطلح في رسائل العلمية لأين حبان ومنهجه في المرح والتمديد ١٠٣٢-١٠٤٧-١٠٤٧-١٠٤٧ .
- (٥٤) المبروجين ٣١٩/١ .
- (٥٥) ابن حبان ومنهجه ١٢٧٩/٢ وانظر ملاحق الرسالة ٣٥٩-٣٥٨ .
- (٥٦) كتبت فيها عدة رسائل في جامعات الأردن ولحمه والحجاز . وقد توافقت منها بضع رسائل . وأعطت بعضها نتائج ضيقة . لأن الرسالة العلمية التي كتبت على الاستفتاء والتقصي تعطي نتائج صحيحة بإذن الله تعالى .

(٥٧) كتاب التقات لابن حبان ٣٦٢/٦ .

(٥٨) ماسبق ٢٥٩/٨ .

(٥٩) موضح أرواح الجمع والتفريق ١٣٤-١٣٣/٢ .

(٦٠) جاء في المطبوع من التقات. والمخطوطة منه في ترجمته الثانية أنه مات سنة تسع وأربعين ومئتين. وهذا تصحيف أو وهم من النسخ. فأنى لرجل يروي عنه عبدالله بن المبارك عاش ستين سنة على وأبي بعضهم. وتبدأ وأربعين على وأبي بعض ذلك سنة أنه أن يعيش إلى سنة ٢٤٩ هـ وكل المصادر لم ترق بحياته إلى أكثر من عام ١٦٦ هـ.

(٦١) تهذيب الكمال ٣٤٥/١٠ وانظر منه ٣٤٤-٣٤٢ مع تعليقات المحقق الفاضل.

(٦٢) التفريق ٢٩٢/١ .

(٦٣) الاصحاح في ترتيب صحيح ابن حبان ٧٩ . ١٠٠٥ . ١٤٦٧ . ١٦٩١ . ٣٠٣٦ . ٣٠٤٣ . ٣١٢١ . ٣٤٠٤ . ٤٣١٤ . ٤٤٥٢ . ٤٦٠٣ . ٤١٠٨ . ٤٥٦٤ . ٤٦٠٧ . ٧٤٢١ .

(٦٤) ماسبق ٢٠٨ . ٢٠٩ . ٢١٠ . ٢٢٠ . ٢٢١ . ٢٢٢ . ٢٢٣ . ٢٢٤ . ٢٢٥ . ٢٢٦ . ٢٢٧ . ٢٢٨ . ٢٢٩ . ٢٣٠ .

(٦٥) ما سبق ٢١٦ . ٢٣٦ .

(٦٦) ما سبق ٥٥٤٢ وانظر تهذيب الكمال ٣٤٣/١٠ لما بعد .

(٦٧) الاصحاح في ترتيب صحيح ابن حبان رقم (٣١٢١) وتهذيب الكمال ٣٤٣/١٠ .

والسكت .